

دور معامـل استجابة الأرباح فى زيادة كفاءة أداء المراجعة الخارجية فى ضوء متطلبات الحوكمة وأثرها على جودة التقارير المالية مصطفى أحمد المغربى

المـلخص

تعد المعلومات التى تنتجها الأنظمة المحاسبية للمستخدمين متمثلة فى التقارير والقوائم المالية الركيزة الأساسية فى اتخاذ القرارات. وفى هذا الإطار تأتى مهام المراجعة الخارجية والتى تمثل سند أساسى لثقة المستثمرين فى المعلومات المالية وغير المالية، وهذا ما يوضح مدى أهمية قياس العلاقة بين جودة المراجعة وجوده التقارير المالية ويتضمن الوقوف على محددات ومقاييس جودة عملية المراجعة وأيضا على محددات ومقاييس جودة التقارير المالية هناك العديد من المقاييس التى يمكن أن تحدد جودة عملية المراجعة ولكن فى هذا البحث نستخدم احد المقاييس البديلة لقياس جودة عملية المراجعة وأثرها على جودة التقارير المالية بطريقة غير مباشرة وهو معامـل استجابة الأرباح

Abstract

Facing business organizations a lot of difficult challenges in meeting the needs of users of accounting information in the financial reports, which is what drives external users of economic unity to pay particular attention to the quality of the financial reports provided by those organizations, but in this paper we use the one alternative metrics to measure the quality of the auditing process and its impact on the quality of financial reporting indirectly a profit response coefficient (Earning Response Coefficient).

المقدمة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع جودة التقارير المالية والتي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام سواء محليا أو عالميا بعد الانهيارات الكبيرة لعدد كثير من الشركات العالمية حيث أصبح المستثمرون لديهم شكوك كثيرة حول القوائم المالية المنشورة ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة حيث يري هؤلاء المستثمرون ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم على جودة التقارير المالية ويأتي ذلك المعيار من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل التي إذا توافرت في منشأة ما فإن ذلك يؤدي إلى الثقة في جودة تقاريرها وان المراجعة كأحد آليات الحوكمة تلعب هذا الدور لإضفاء زيادة الثقة والضمان بجودة التقارير المالية وإن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية.

أولاً : مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في كيفية قياس أثر الدور الحوكمي للمراجعة على جودة التقارير المالية نظراً لمدى أهمية هذا الدور في الحد من قدرة منتجي التقارير المالية على تحقيق منافع شخصية لا تتماشى مع الهدف الحتمي للمنشأة مما يؤدي بدوره إلى تعظيم القدرة المالية لحاملي الأسهم ، الأمر الذي دعا الباحث إلى استخدام معامـل استجابة الأرباح في قياس أثر الدور الحوكمي للمراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية وتعد عملية المراجعة آلية من آليات الحوكمة لدورها المحوري في الارتقاء بجودة التقارير المالية والقوائم المالية ، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك تقييم الرقابة الداخلية لضمان جودة التقرير والقوائم المالية . وحوكمة الشركات لا تناقش ضرورة وجود المراجعة في إطار الدور المفترض أن تؤديه حوكمة الشركات في ضبط جودة التقارير المالية وإنما تؤكد على ضرورة تعزيز هذا الدور لضمان استقلالية المراجعين وموضوعيتهم ، فجودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة وحجمها خاصة الأربعة الكبار تعمل على تعزيز حوكمة الشركات وبالتالي تعظم من جودة التقارير المالية.

ثانياً : أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته علي صعيدين أكاديمي ومهني ، فمن الناحية الأكاديمية يتناول البحث توضيحا لأهمية دور المراجعة الفعال كأحد آليات حوكمة الشركات في إحكام حلقات الرقابة وضبط الأداء وتحقيق مزايا للشركات من تحسين جودة التقارير والقوائم المالية ومن الناحية العملية فإن قلة جودة التقارير المالية تضر بمصالح حملة الأسهم أو الملاك بشكل محدد وبمصالح أصحاب المصلحة بشكل عام، فقد لقي هذا الموضوع اهتماماً في الممارسة العملية نظراً لأثاره المباشرة في تعزيز مصالح أطراف أخرى محددة وخاصة الإدارة على حساب مصالح أطراف متعددة في المجتمع المالي وهنا يبرز الدور الإشرافي والرقابي الذي تقوم به المراجعة في إطار قواعد ونظم حوكمة الشركات .

ثالثاً : أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في بيان أثر الدور الحوكمي للمراجعة على جودة التقارير المالية . ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف التالية :-

١. دراسة الإطار العام لحوكمة الشركات والياتها.
٢. إبراز أهمية دور المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات .
٣. دراسة وتحليل أثر المراجعة على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية .
٤. قياس أثر الدور الحوكمي للمراجعة علي جودة التقارير المالية باستخدام معامـل استجابة الأرباح (ERC).

رابعاً : فروض البحث :

يسعى الباحث لاختبار صحة الفرض التالي :

١. " لا تساهم المراجعة كأحد آليات الحوكمة في رفع جودة التقارير المالية "
٢. " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام معامـل استجابة الأرباح كمقياس لأثر للدور الحوكمي لعملية المراجعة ، جودة التقارير المالية "
٣. " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام معامـل استجابة الأرباح كمقياس لأثر للدور الحوكمي لعملية المراجعة ، جودة التقارير المالية "

خامساً: نوع ومنهج البحث :

من حيث نوع البحث فيعتبر البحث من البحوث الاستكشافية الوصفية التي تهدف إلى وصف المشكلة ومسح وتجميع المعلومات المرتبطة بها ، ثم العمل على تحليل عواملها الأساسية وتحديد أبعادها واستخلاص النتائج والوقوف على إمكانية تعميمها.

أما فيما يتعلق بمنهج البحث فقد اعتمد الباحث بشكل أساسي على المنهج الاستقرائي الاستنباطي المختلط لحل المشكلة البحثية لهذه الدراسة ، وذلك من خلال إتباع الخطوات الرئيسية المحددة وفقاً لذلك المنهج.

سادساً : مفهوم جودة التقارير المالية :

رغم تعدد الدراسات البحثية التي تناولت جودة التقارير المالية إلا انه تلاحظ عدم اتفاق الباحثين على تعريف وحيد ومحدد لمصطلح جودة التقارير المالية ، حيث تنوعت وتباينت وجهات النظر في هذا الشأن والتي يمكن تبويبها في عدة اتجاهات أهمها ما يلي:

الإتجاه الأول :

يري أنصار هذا الاتجاه أن جودة التقارير المالية تتحقق من خلال جودة المعلومات والتي يجب أن تتصف تلك المعلومات بمجموعة من الخصائص أهمها الملائمة والثقة والقابلية للمقارنة وقد أقتراح مؤيدو هذا الإتجاه الاستناد إلى معايير جودة المعلومات التي وضعتها الهيئات المهنية كأسلوب لتقييم جودة التقارير المالية ، ويرى الباحث أن جودة التقارير المالية يقصد بها مدى دقة معلومات تلك التقارير

الإتجاه الثاني :

يري أنصار هذا الاتجاه أن جودة التقارير المالية تتحقق من خلال جودة الربح حيث يتم الاستناد إلى مجموعة من المعايير للحكم على جودة الأرباح واستخدامها كمؤشر على جودة التقارير المالية ، وفي هذا الصدد يري بعض الباحثين أن جودة الربح تشير إلى مقدرته على الاستدلال على الأداء المستقبلي من واقع أداء الفترة الحالية ولكن على الرغم من وجود هذا الإتجاه.

ويري الباحث أن مفهوم جودة التقارير المالية أوسع واشمل من جودة الربح لأن جودة الأرباح تعتمد على المعلومات المالية فقط وان جودة التقارير المالية تشمل المعلومات المالية وغير المالية .

الإتجاه الثالث :

يري أنصار هذا الإتجاه أن جودة التقارير المالية تتحقق من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي وزيادة جودته وذلك من خلال الإفصاح بشفافية عن كافة الإحداث والعمليات والتوقعات الأساسية ومن ثم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، وان جودة الإفصاح تستخدم في تقييم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوى التقارير المالية حيث يعتبر الإفصاح عن المعلومات الجيدة من أهم السياسات التي تنتهج عند إعداد التقارير وتقديمها في صورة جيدة

الإتجاه الرابع :

يري أنصار هذا الإتجاه أن جودة التقارير المالية تتحقق من خلال تطبيق مجموعة من معايير محاسبية جيدة سينتج عنها معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة وتكون نافعة لاتخاذ قرارات ومن ثم تتحقق جودة التقارير المالية

سابعا : محددات جودة التقارير المالية :

رغم أن تحقيق جودة التقارير المالية أصبحت هدفا يربغ غالبية الأطراف ذات العلاقة في الوصول إليه إلا أن هناك بعض المحددات التي قد تؤثر على مستوى تلك الجودة ومن أهمها ما يلي :

١ - معايير المحاسبة المطبقة

هناك علاقة بين المعايير المحاسبية المطبقة وجودة التقارير المالية حيث أشارات العديد من الدراسات إلى أن تطبيق معايير محاسبية جيدة يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية جيدة وفي ذات السياق يري الباحث أن محددات جودة التقارير المالية في دولة معينة تبدأ من المعايير المحاسبة التي تطبقها تلك الدولة ويؤكد على ما سبق الاهتمام الملحوظ من جانب كثير من جهات وضع معايير المحاسبة على المستوى الدولي بتطوير وتحسين معايير المحاسبة بهدف تحسين جودة التقارير المالية .

٢ – البيئة القانونية

أن تأثير البيئة القانونية على جودة التقارير المالية تكون أعلى في الدول التي تسودها قواعد نظام القانون العام مقارنة بتلك التي تسود فيها قواعد القانون الخاص. وتأكيدا على ذلك فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن نظام القانون العام يتبعه نظام رقابة المساهمين والذي يتسم بصعوبة وصول أصحاب المصالح للمعلومات الخاصة مما يقود إلى زيادة الطلب على جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، أما نظام القانون الخاص فيتبعه نظام رقابة أصحاب المصالح والذي يتسم بقدرة أصحاب المصالح أو وكلائهم على الوصول للمعلومات واشترائهم في عملية الرقابة

٣ – البيئة الاقتصادية

ويقصد بها النظام الاقتصادي السائد في الدولة حيث تقسم النظم الاقتصادية عادة لنظم اشتراكية ونظم رأسمالية وأخرى تجمع بين هذين النظامين ، ولذلك فإن احتياجات مستخدمي التقارير المالية من نظام لأخر .

٤ – اتجاهات الإدارة

في ظل وجود قدر من الحرية داخل إطار القواعد المنظمة يسمح للإدارة الاختيار فيما بين السياسات المحاسبية البديلة للقياس والإفصاح ولذلك فمن المتوقع أن تخضع تلك الاختيارات لاتجاهات الإدارة ودوافعها ومن ثم يمكن استنتاج أن اتجاهات الإدارة قد تؤثر على التقارير المالية وجودتها.

ثامنا : تعريف حوكمة الشركات:

تشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات (Corporate Governance) في اللغة العربية ولكن المصطلح الانجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين وهذا ما تؤكد موسوعة Encyclopelia ، وقد يتعدد التعريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات . ولكن هذا المصطلح اختلف عليه في اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد ، وحوكمة الشركات، والإدارة الحكيمة ، في حين رأي بعض الاقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلي، القواعد الحاكمة للشركات، أو الإدارة النزيهة أو الحاكمة المؤسسية في حكم الشركات.

تاسعا: أهداف قواعد الحوكمة :

تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية و المالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة ، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صور ه سواء كان إدارياً أو مالياً أو محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي:-

- أ- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة.
- ب- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- ت- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية.
- ث- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
- ج- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.
- ح- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.
- خ- خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية.

د- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية. ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعية تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صورته، وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعية وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

عاشرا : محددات الحوكمة :

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتشمل هذه المحددات مجموعتين هما المحددات الداخلية المحددات الخارجية .

المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحوكمة

أولاً: المحددات الخارجية:

تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والذي يعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لأخرى وهي :

أ- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال وقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

ب- توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

ت- كفاءة الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم التزام.

ث- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه

المؤسسات جمعـيه المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين وسلطة النقد.

ج- وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة وتنظيمها مما يقلل المخاطر.

ثانياً: المحددات الداخلية:

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن المحددات سواء كانت محدّدات داخلية أو محدّدات خارجية فإنها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنه مرتبط أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

دور المراجع الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرياً وفعالاً في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة، كما أنه يحد من مشكلة عدم الالتزام بمبادئ وسلوك المهنة.

دور لجان المراجعة:

تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة، و في هذا الصدد توصلت الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية ، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية. الأمر الذي دعا الشركات إلى الاهتمام بوجود لجان مراجعة تأخذ على عاتقها متابعة تطبيق قواعد الحوكمة وتقييم فاعلية مستويات الأداء اللازمة لزيادة كفاءتها.

ثالثاً: البعد الأخلاقي (Ethics):

ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية ونزاهة وأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

رابعاً: الاتصال وحفظ التوازن (Communication):

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، كما يجب أن يحكم التوافق علاقة الشركة بالمنظمات الأهلية، ويحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.

خامساً: البعد الاستراتيجي (Strategic):

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استناداً على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

سادساً: تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات ، يجب أن لا يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة، بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة المالية.

سابعاً: إدارة الأرباح:

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على حمله الأسهم أو سعر السهم أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها ، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح ، بأن هناك علاقة عكسية بين اتجاه وسلوك أعضاء لجنة المراجعة الذين يعملون خارج الوحدة، وبين المراجعين الداخليين في مراجعة إدارة الأرباح في الشركة.

وبذلك يرى الباحث أن دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وعلى أسعار الأسهم.

ثامناً: تقويم أداء الوحدة الاقتصادية:

أن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

أي أن تطبيق قواعد الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة ومتنوعة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها.

دور المراجع الخارجي في تفعيل الحوكمة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية في ضمان جودة التقارير المالية من خلال قيامه بإبداء راية الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، ولذا فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعرض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات فيها.

أهمية التكامل بين وظيفة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي

أصبح دور المراجع الخارجي ووظيفة المراجعة الداخلية أكثر تكاملاً حيث يخدم كل طرف من أطراف حوكمة الشركات في دعم غيره من الأطراف وتتعكس كلياً على جودة حوكمة الشركات وذلك على النحو التالي إن قدرة المرجع الداخلي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية تمكن المراجع الخارجي من تقييم وتقدير مخاطر التلاعب.

تعريف جودة المراجعة :

تشير جودة المراجعة إلى مدى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة.

وقد تفاوتت جودة أداء عملية المراجعة إلا أن جودة المراجعة العالية يجب أن ترتبط بجودة عالية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية حيث أن القوائم المالية التي تم مراجعتها بمعرفة مراجعين ذو جودة عالية تكون أقل احتمالا لاحتوائها على أخطاء ومخالفات جوهرية.

وجودة المراجعة تمثل الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية حيث أن جودة عملية المراجعة تتمثل في قوائم مالية يعتمد عليها خالية من الأخطاء والغش والمخالفات الجوهرية.

دور وظيفة المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية .

تشكل المراجعة الخارجية أحد أبرز الآليات التي يعتمد عليها حملة الأسهم (الملاك) أو أصحاب المصلحة في التحقق من ممارسات الإدارة في عملية التقرير المالي ، فللمراجع الحسابات دور هم في تعزيز موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية وذلك في إطار تعارض المصالح بين الملاك والإدارة حيث أنها تعزز فاعلية نظام الحوكمة.

ونتيجة لما يقو به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية في ضمان جودة التقارير المالية من خلال قيامه بإبداء راية الفني المحايد في مدي صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية .

ولذلك فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرية وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

وهناك العديد من العوامل التي تعزز من جودة المراجعة واستقلالها ومنها :

■ حجم مكتب المراجعة :

يعتبر حجم مكتب المراجعة من أكثر البدائل المستخدمة عن جودة الأداء المهني فيتم النظر إلى مكاتب المراجعة الكبيرة ، وخاصة ما يعرف بالسنة الكبار على أن أداءها أكثر جودة من غيرها إذ تتمتع هذه المكاتب بإمكانيات عالية من حيث التدريب والخبرة.

سمعة مكتب المراجعة :

تعتبر سمعة مكتب المراجعة قضية رئيسية في ممارسة الأداء المهني وينظر إلى مكاتب المراجعة الكبار على أنها أكثر شهرة وسمعة من غيرها ، فهي تعتبر بان سمعتها تمثل رأس مال ، تستثمره وتحافظ عليه وتعمل على زيادته . ولقد ناقشت وأظهرت العديد من الدراسات علاقة سمعة مراجع الحسابات بجودة الأداء المهني ومن ثم بجودة التقرير المالي وتعزيز مصداقيته وركزت كثير من الدراسات على الأثر الفعال لسمعة مكتب المراجعة في تحقيق الثقة والمصداقية بجودة التقرير المالي المقدم من المكتب الذي يحظى بسمعة طيبة .

■ استقلالية مراجع الحسابات :

تشكل استقلالية مراجع الحسابات القضية الرئيسية في أداء عملية المراجعة ، فوظيفة المراجعة الخارجية قامت أساسا على وجود إشراف خارجي مستقل على التقرير المالي ، وأكدت المعايير المهنية ، والتشريعات المختلفة على ضرورة حفاظ المراجعين على استقلالهم .

المراجعة الداخلية تلعب دورا فريدا وحرجا في حوكمة الشركات من خلال :

- ١ . ملاحظة المخاطر التنظيمية
- ٢ . المساعدة على التأكيد من مدي صدق التقارير المالية
- ٣ . تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة والمراجع الخارجي
- ٤ . يحقق التنسيق الفعال بين آليات الحوكمة فوائد عديدة للشركة
- ٥ . إرساء ثقافة الشفافية والمساءلة داخل الشركة
- ٦ . زيادة فاعلية التقارير
- ٧ . المحافظة على الاستقلالية
- ٨ . إتاحة الفرصة لتحسن صورة المراجعة الداخلية

تعريف معامل استجابة الأرباح (ERC) :

معامل استجابة الأرباح (Earning Response Coefficient) ، والذي يمثل معدل التغير في القيمة السوقية للشركة الناتج عن التغير في الأرباح المحاسبية لهذه الشركة أو بمعنى آخر هو ناتج قسمة عائد الملكية على الأرباح المعلنة ذكرت دراسة (Somdeb Bhattacharya, 2011 , P 420) أن معامل استجابة الأرباح هو أحد المؤشرات التي تستخدم لتقييم جودة الأرباح . وعرف معامل استجابة الأرباح " ERC " على أنه يمثل قدرة الأرباح على وصف التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم ، حيث أنه من المفترض بقدر ارتفاع معامل استجابة الأرباح ترتفع قدرة الأرباح على توضيح التغيرات في عوائد الأسهم وبالتالي ترتفع جودة الأرباح

استخدامات معامل استجابة الأرباح :

ويستخدم معامل استجابة الأرباح في قياس كلا من :

أ- استمرارية الأرباح:

حيث أشار (Williams, 2010) إلى أن استمرارية الأرباح المحاسبية ترتبط إيجابياً بمعامل استجابة الأرباح ، وينظروا إلى الاستمرارية كواحدة من الخصائص التي تمثل جودة الأرباح المحاسبية ، وتمثل استمرارية الأرباح المحاسبية المدى الذي يمكن من خلاله الأرباح أن تستمر في المستقبل وتعتبر جودة الأرباح المحاسبية مرتفعة إذا كانت مستمرة في المستقبل بغض النظر عن حجم الأرباح الحالية.

ب - التوقيت الملائم للأرباح:

يستخدم معامل استجابة الأرباح ERC لقياس التوقيت الملائم للأرباح حيث يتم قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية عن طريق اختبار معامل الميل (معامل استجابة الأرباح) ، ومربع معامل التحديد الذي يبين قدرة المعلومات المحاسبية " المتغير التابع " على تفسير التغيرات في القيمة السوقية " متغير مستقل .

ج- القيمة الملائمة للأرباح

أن القيمة الملائمة تجسد فكرة أن الأرباح المحاسبية ذات جودة عالية إذا كانت قادرة على توضيح أسعار وعوائد أسهم الشركة ، وذلك من خلال معامل استجابة الأرباح الذي كلما ارتفعت قيمته دل على وجود علاقة قوية بين أسعار

الأسهم والأرباح المحاسبية وبالتالي تكون الأرباح ذات قيمة ملائمة. وقد تناولها الباحث بالتفصيل فيما سبق.

د - القدرة التنبؤية للأرباح

حيث أن الأرباح التي لديها قدرة تنبؤية عالية بالأرباح المستقبلية لديها معامل استجابة مرتفع أي توجد علاقة إيجابية بين قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وقيمة معامل استجابة الأرباح لا توجد حدود للوضع الأنسب لكل نسبة، فهل هذا يعني أن النسب المرتفعة جيدة في كل الأحوال، بالتأكيد الجواب لا، لان هناك حدودا مقبولة لكل نسبة. فزيادة السيولة بشكل عام لا يعني أنها جيدة على الرغم من ترجيح العناصر الجيدة على العناصر السيئة، لان زيادة نسبة السيولة عن الحدود المقبولة يعني تعطيل الموارد وتعارضها مع هدف الربحية. ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى وجود نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المستنبطة من التحليل المالي للشركة موضع الدراسة، ويتم تفسير معاني النسب بالاسترشاد بها .

الخلاصة :

تزايد الاهتمام بالدور الحوكمي لعملية المراجعة للحد من الآثار السلبية للتقارير المالية وزيادة جودة هذه التقارير وما يترتب على ذلك من إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات التي تتضمنها تلك القوائم ، حيث تعتبر جودة المراجعة أداة فعالة في إنتاج قوائم وتقارير مالية موثوق فيها وان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.

وهناك العديد من المقاييس التي يمكن أن تحدد جودة عملية المراجعة ولكن في هذا البحث تم استخدام احد المقاييس البديلة لقياس جودة عملية المراجعة وأثرها على جودة التقارير المالية بطريقة غير مباشرة وهو معامل استجابة الأرباح $Earning$

Response Coefficient

ولذلك فقد تناول الباحث من خلال هذه الدراسة موضوع بعنوان " استخدام معامل استجابة الأرباح (ERC) لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجعة على جودة التقارير المالية " .

حيث تعرض الباحث في المبحث الأول من الفصل الأول للدراسات السابقة في مجال البحث والتي خلص منها الباحث علي إنها ركزت على الاهتمام بدراسة العلاقة المتبادلة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية إلا أن الواقع العملي يشير إلى عدم وجود تفعيل لمفهوم قياس تلك العلاقة في سوق الأوراق المصرية و أشارت على ضرورة وجود دور للمراجع الخارجي كأحد آليات الحوكمة في رفع مستوى جودة التقارير المالية ، إلا أنها لم تحدد الملامح الأساسية لهذا الدور وكيفية قياسه .

كما تعرض الباحث في المبحث الثاني من الفصل الأول لمفهوم ومحددات جودة التقارير المالية و خصائص جودة الأرباح المحاسبية ، حيث توصل الباحث في نهاية هذا الفصل إلى أنه استجابة للمتطلبات التي أوجدها الحاجة إلى وجود معيار موثوق به للحكم على جودة التقارير المالية ويأتي ذلك المعيار من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل التي إذا توافرت في منشأة ما فإن ذلك يؤدي إلى الثقة في جودة تقاريرها وان المراجعة كأحد آليات الحوكمة تلعب هذا الدور لإضفاء زيادة الثقة والضمان بجودة التقارير المالية.

وتناول الباحث في المبحث الأول من الفصل الثاني الإطار النظري لقواعد حوكمة الشركات من حيث مفهومها وأهدافها ومحدداتها ودور المراجع الخارجي في تفعيل الحوكمة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية .

ثم تناول الباحث في المبحث الثاني من الفصل الثاني الآليات المقترحة لاستخدام معامـل استجابة الأرباح في قياس اثر الدور الحوكمي للمراجعة من خلال توضيح مدى أهمية العلاقة بين جودة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية ، وكذلك توضيح مقاييس جودة الأرباح المحاسبية ومدى أهميتها واستخدام معامـل استجابة الأرباح (ERC) كأحد المقاييس لبيان أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية.

ثم قام الباحث في الفصل الثالث من الدراسة بإجراء دراسة ميدانية لتقييم دراسة ميدانية لتقييم مدى صلاحية استخدام معامـل استجابة الأرباح لقياس الدور الحوكمي للمراجعة على جودة التقارير المالية .

النتائج:

خلصت الدراسة للنتائج التالية :-

- يوجد علاقة مترابطة ومتداخلة بين كل من حوكمة الشركات وما تقوم عليه من آليات ، وجودة عملية المراجعة باعتبارها أحد آليات الحوكمة .
- إبراز دور حوكمة الشركات في تطوير وتحسين المعلومات المالية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة وذلك بغرض إعادة الثقة فيها لمواجهة تحديات الفترة القادمة في بيئة الأعمال المصرية.
- تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الآليات تعمل بصفة أساسية على حماية وضمن حقوق المساهمين والإطراف ذات العلاقة بالمنشأة وتعد الآليات المحاسبية محور ارتكاز لمختلف آليات الحوكمة بكافة مبادئها ومن أهم الآليات المحاسبية آلية (الإفصاح والشفافية / المراجعة).
- جودة التقارير والقوائم المالية تتأثر بمجموعة من الآليات هي : مدي فعالية جودة إدارة المراجعة الداخلية ومدي استقلالية المراجع الخارجي والتزامه بتطبيق قانون مزاولة المهنة وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ودور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة القوائم المالية وكلها مجتمعة تمثل آليات جوهرية في حوكمة الشركات والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية.
- أن تطبيق حوكمة الشركات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وإحكام الرقابة عليها.
- قيام المراجع الخارجي بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدي صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية
- تعتبر الأرباح من أكثر البنود أهمية في القوائم المالية وذلك لاختلاف القرارات التي تبني على معلومة الأرباح ، حيث تعتبر الأرباح من أهم المدخلات في عملية اتخاذ القرارات وذلك لما تحتويه من قدرة تنبؤية على استمرارية الأرباح في المستقبل وبالتالي قدرة المنشأة على الاستمرار بممارسة نشاطها .

- إن تطبيق آليات حوكمة الشركات بشكل فعال يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى زيادة جودة لأرباح .
- لا تناقش حوكمة الشركات ما إذا كان من الضروري وجود وظيفة المراجعة الخارجية ، وإنما تعتبرها بديهية يجب العمل على تعزيز ضمان نزاهة واستقلالية مراجعي الحسابات ، من خلال الدور الإشرافي الخارجي الذي يقومون به .
- عدم وجود مفهوم محدد لجودة المعلومات المحاسبية ، إلا إن هناك عنصران أساسيا يرتكز عليهما تعريف جودة المعلومات المحاسبية هم عنصر الملائمة والمصدقية وذلك لكونهما يعتبران الركيزة الأساسية لما تحتويه المعلومات المستمدة من القوائم المالية من عدة خصائص تؤثر عليها .
- أن معامل استجابة الأرباح هو أحد المؤشرات الهامة لتقييم جودة الأرباح .

توصلت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث إلي النتائج التالية:

عدم صحة الفرض العدمي الأول من البحث ككل في جميع فئات الدراسة وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على انه " تساهم المراجعة كأحد آليات الحوكمة في رفع جودة التقارير المالية " .

عدم صحة الفرض العدمي الثاني من البحث ككل في جميع فئات الدراسة وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على انه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية ، جودة الأرباح المحاسبية " .

عدم صحة الفرض العدمي الثالث من البحث ككل في جميع فئات الدراسة وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على انه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام معامل استجابة الأرباح كمقياس لأثر للدور الحوكمي لعملية المراجعة ، جودة التقارير المالية " .

التوصيات:

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:
 - ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنبيه الوعي لدي المساهمين والمستثمرين بأهمية دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجمهور المستفيدين.
 - مزيد من البحث في طرق قياس جودة التقارير المالية ، والبحث في محددات جودة التقارير المالية وأخذ آليات الحوكمة بالتفصيل والربط بينها وبين جودة التقارير المالية .
 - تدعيم دور المراجع الخارجي وذلك ممن خلال التأكيد على ضرورة تمتع المراجعين الخارجيين بالاستقلالية والموضوعية والكفاءة العلية والخبرة المهنية .
 - العمل على إيجاد إطار للربط بين مجموعة من العناصر التي يكن استخدامها في قياس جودة الأرباح لتقليل حده ممارسات الإدارة وضمن جودة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها .
 - تدعيم تطبيق الآليات التي تكفل تفعيل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات بالاتساق مع المعايير المحاسبية .
 - تدعيم دور الإعلام الاقتصادي في زيادة الوعي بمفاهيم ومبادئ واليات حوكمة الشركات لدي الأطراف ذات المصالح مع عقد الندوات والدورات للعاملين بالشركات حول مزايا حوكمة الشركات .
 - ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة لعمل الأسواق المالية بحيث تلبى احتياجات الحوكمة
 - العمل علي توحيد الممارسات المحاسبية وزيادة مستوي العرض والإفصاح في القوائم المالية كمنطلق لزيادة جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لدى مختلف المستخدمين خارج وداخل الوحدة المحاسبية مما يؤدي إلي زيادة درجة الثقة والمصداقية لدي مستخدمي المعلومات المحاسبية في تلك المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

- ضرورة تطوير القوائم المالية بغرض بث الثقة والمصداقية في محتواها الاختباري من المعلومات المحاسبية ، وذلك للعمل علي تحسين جودة ذلك المحتوي الإخباري للقوائم المالية وتلبية احتياجات المستثمرين في سوق الأوراق المالية من المعلومات
- تفعيل دور لجان المراجعة وإدارات المراجعة بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية وضمن استقلالها بما يكفل قيامها بدورها الحوكمي المدعم لدور مراقب الحسابات في مكافحة الأساليب الاحتيالية للمحاسبة في التأثير علي مصداقية القوائم المالية .
- استمرار الجهود البحثية في هذا المجال لتوضيح التغيرات والمتطلبات التنظيمية للشركات لتنفيذ تطبيق مبادئ الحوكمة والياتها الأخرى والتي لم يتعرض لها الباحث من خلال هذا البحث.

هوامش البحث:

- ١- د. إبراهيم محمد علي الجزراوي ، " تقويم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية "، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، العدد الأربعون ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥٥.
- ٢- د. أحمد أشرف عبد الحميد ، الحوكمة والتقارير المالية المنشورة للشركات المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج- جامعة جنوب الوادي ، العدد الثاني ٢٠٠٤ ص ٢٢٣
- ٣- د. أحمد ذكي متولي الشريف ، " نموذج مقترح لقياس العلاقة بين درجة جهد المراجع الخارجي والمتغيرات المهنية المؤثرة في عملية المراجعة في ضوء متطلبات عملية الحوكمة "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثالث ، العدد الثاني، ٢٠١١ ، ص ١٩٧ .
- ٤- أشرف ميخائيل حنا ، . "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار حوكمة الشركات " المؤتمر العربي الأول ، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥، ص ١-٥٠.
- ٥- د. أمال محمد محمد عوض ، " قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري "، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بني سويف ، العدد الثالث، ٢٠٠٤ ص ٧٨ .
- ٦- د. أمال محمد عوض ، " دراسة و اختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية " كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، ٢٠٠٦ .
- ٧- د. أيمن أحمد شتيوي " تقييم القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشأن حوكمة الشركات في تحسين جودة أعمال مراجعي الحسابات في مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٠ .
- ٨- احمد محمد سليم القصاص، " مدخل مقترح لزيادة فاعليه الإفصاح المحاسبي يهدف تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية، دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٤ ، ص ١١٣ .
- ٩- الهادي آدم محمد إبراهيم. إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في تقويم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية - دراسة ميدانية للدراسة ل. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع ٢٠٠٨ ص ٩٧-١٨٠ .
- ١٠- د. الرفاعي إير هيم مبارك " المحتوى الإعلامي لتوقيت الإفصاح عن الأرباح المحاسبية، دوافع استجابة السوق دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية في ج . م . ع

. " المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، ٢٠٠٢، ص٢٢٦.

١١- العيسى السعيد" انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي علي جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي ،بحث مقدم إلي: المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية. ٢٠٠٨.

١٢- د. أسامة سعيد عبد الصادق " نموذج مقترح لتطوير منهجية قياس معايير جودة المعلومات المحاسبية في ضوء فلسفة المنطق الغامض " مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص٩٣.

١٣- د. بديع الدين ريشو ، " جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية " المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد ، العدد الأول ، ٢٠١٣ ، ص ١٩١.

١٤- د. بدر نبيه أرسانيوس ،" تطوير دور مراقبي الحسابات في التقرير عن تقييم تقارير الإدارة بشأن فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية ،كلية التجارة ،جامعة بني سويف ،العدد الثالث والسبعون ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٣.

١٥- د/عبد الفتاح أحمد خليل " التأهيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الثاني ، ٢٠٠٣م.

- 16- Abdelsalam, O. H., & Street, D. L.. Corporate governance and the timeliness of corporate internet reporting by UK listed companies. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, (2014) 16(2), 111-130.
- 17- Barua, A., "Using the FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures" Working Paper. Louisiana State University, (2005).
- 18- Chinmoy Roy & Pranesh Debnath . Earnings Management Practices in Financial Reporting of Public Enterprises in India: An Empirical Test with M-Score (2014).
- 19- Davenport T. H " Evaluation on the Relation between Earning Response Coefficient (ERC) and Financial Leverage" Journal of Life Science and Biomedicine , Vol.83, No.2, 2014 .

- 20- Epps, R. W. and Ismail, T. H. " Board of Directors' Governance Challenges and Earnings Management", Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 5,2009 pp.390- 416.
- 21- Eugene A. Imhoff, Jr, , " Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance " Accounting Horizons Supplement (2003),Vol. 9, pp.6-103.
- 22- Fathi , Z ., Nikoomaram .H., , " The Impact of Accounting Standards on Financial Reporting Quality Evidence From Iran " International Journal of Academic Research (2010), Vol . 2, No. 6, Pp 420.
- 23- Gaio , C & Rapso ,C . " Earnings Quality and Firm Valuation: International Evidence ", Accounting and Finance, , (2011), Vol 51, Pp 2: 33.
- 24- Hong Kong Polytechnic University, Vol, 25, iss. 2,2014, pp. 52.79.